المحاضرة السادسة: فاعلية السياق في عملية التأويل النحوي للنصوص

أهداف المحاضرة:

الهدف الخاص:

- أن يستنتج الطالب علاقة السياق بالتأويل النّحوي.

الأهداف الإجرائية:

- أن يبيّن جهود النحاة في عملية التأويل.
- أن يدرس سياق النص وفق التأويل النحوي.

تمهيد:

مهما خضعت اللغة لقواعد تجمعها وتقننها، تبقى ذات فطرة ديناميكة لا يمكن حصرها في مدوّنة واحدة أو كلام الأفراد، وحتّى إذا أخذناها في صورة النظام المتكامل محدود البداية والنهاية، ستجد منفذا لتخرج الشاذ عن القياس والقانون النحوي والتركيبي؛ فهذا النشاط اللغوي يبقى ثابتا وفق المنهج النحوي وخاضعا لقوانين القاعدة اللغوية السليمة، لكنّه متفلّت عند دارسها وعليه الاعتراف بجوانب التغيّر والتطوّر فيها. فما هو التأويل النحوي، وما أسبابه، وما حاجتنا إلى ربطه بالسياق في فهم النصوص؟

1. التأويل النّحوي:

من المواضيع المهمة في مجال التحليل السياقي للنصوص، ما يصطلح عليه بالتأويل النّحوي، وهو مركّب من "التأويل interpretation" الذي يعني لغة: الرجوع إلى الأصل "آل يؤول أي رجع. قال يعقوب: يقال "أوَّلَ الحكم إلى أهله" أي أرجعه وردّه إليهم[1] ومن "النّحوgrammar " الذي يعني: القصد "النون والحاء والواو. كلمة تدل على قصد. ونحوت نحوه. ولذلك سمي نَحْوُ الكلام، لأنّه يقصد أصول الكلام فيتكلّم على حسب ما كان العرب تتكلّم به."[2]

ف"التأويل النحوي grammatical interpretation" كما يبدو من ضم الأوّل بالثاني؛ هو الاستعانة بالتأويل من أجل قراءة النّصوص ضمن أصول النحو وأحكامه، إذ إنّ التّأويل يعين المحلّل عل اكتشاف المعاني الخفية والتشظي الدلالي وتوالد الفهوم، وهو ما يبدو مفارقا للعمل النّحوي الذي يهتم بالظاهرة اللغوية في شكلها المباشر والمطابق للقاعدة النّحوية، لأنّ جهود النحاة كانت ترتكز على جانب التقعيد للغة والعناية بسلامة التراكيب والصحة الإعرابية، حتى لا يحيد اللحن بالمتكلم عن النهج العربي الصحيح.

إذ يقتضي سياق التحليل النحوي مسوغ التأويل لبيان علل وقياس القاعدة النحوية ورد الفرع إلى أصله وحكمه . خصوصا تلك التي لم تتوفر فيها شروط الصحة النحوية كالجوازات الشعرية او اختلاف لغات العرب وربطها بشواهد تشابهها ومن ثمة استنتاج الحكم النحوي ؛ فالضرورة اللغوية والسياقية معا قد

---

[1] أبو الحسين أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر، سوريا، ج1، ص159.

[2] المرجع نفسه، ج5، ص403.

أخرجتا مصطلح التأويل النحوي، وجعلته متأصلا في استراتيجيات النحاة التحليلية والتعليلية، وإن لم يظهر بصيغته الحرفية إلا ضمن ربط التأويل بالعملية النحوية.

من أمثلة ذلك أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل، حيث يذهب الكوفيون إلى أنّ المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، بينما يذهب البصريون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، وهنا يظهر رأي الأصبهاني في ترجيح أحدهما على الآخر، وموافقة البصريين يقول: "...نحو" ضرب يضرب، هذا مشتق من "الضرب" عندنا وعند الكوفيين الضرب مشتق من ضرب"..."[3]، والواضح أنّ ترجيح الآراء عند النحاة يكون وفق مبدأ التعليل والبرهنة.

ووفق ما يبيّنه الباحث "غازي مختار طليمات"، يتعلّق التأويل في النّحو بـ"النظر فيما نقل من فصيح الكلام مخالفا للأقيسة والقواعد المستنبطة من النصوص الصحيحة، والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرّفق هذه الأقيسة والقواعد، على ألا يؤدي هذا التوجيه إلى تغيير القواعد أو زعزعة صحتها أو اطرادها"[4]، إنّ هذا القول يرتبط بالتّأويل الذي يعني إعادة النظر والاستقراء كي يفهم النّص كما ينبغي وإرجاعه إلى أوّله دون إخلال بالقاعدة الأصلية، وقد خرج النحاة إلى تعليله حتى تُضبط القواعد النحوية من الأصل إلى الفرع.

يبدو أنّ الاستجازة في النحو هي السبيل الذي يقرّب لنا الفهم أكثر، لأنّ عودة التأويل باللغة إلى أصلها النحوي إنّا يتم باستدلال وتعليل، لهذا نجد كثر المؤلفات النحوية تركّز على علل النحو ومنهم "الزجاجي (ت337هـ): "أقول أولا إنّ علل النحو ليست موجبة، وإنّما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق. وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية"[5]، فالجواز وعدمه في النحو هو حكم وضعه النحاة للخارج عن الأصل ليعود غليه مع وجود علة ترجيحية ومسوغات تجيز ما لا يجوز.

لأنّ فائدة النحو، إذا أردنا الوقوف عندها، هي كما يقول "الزجاجي": "الوصول إلى التكلّم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغيّر، وتقويم كتاب الله عزّ وجل، الذي هو أصل الدين والدنيا

---

[3] الأصفهاني، أبو الحسن علي بن الحسين الأصفهاني، شرح اللمع للأصفهاني، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1990، ج1، ص ص 91، 92.

[4] غازي مختار طليمات، أثر التأويل النحوي في فهم النص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، 1998، ع15، ص249.

[5] أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، دار النفائس، بيروت، 1979، ط3، ص64.

والمعتمد،ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وإقامة معانيها على الحقيقة، لأنّه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب."[6]

فعلى سبيل المثال، الضرورة الشعرية في "تأخير المضاف إليه عن موضعه الذي ينبغي أن يكون عليه من مجاورة المضاف بلا فصل، كقولك "غلامُ زيدٍ" و"ضاربُ بَكرٍ"، فإذا اضطر الشاعر جاز أن يفصل بينها بالظروف وحروف الجر، فتشبهها بإنّ وأخواتها، حيث فصل بينهما وبين أسمائها بالظروف فقط، قال الشاعر ذو الرمة:

كأنّ أصواتٌ من إيغالِهنّ بنا أواخِر الميس أصواتُ الفراريج

أراد: كأنّ أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا."[7]

تظهر لنا حاجة النحو إلى التأويل في وصل الظاهر بالباطن في استنباط الأحكام النّحوية، لأنّ الإجراء النّحوي يركّز على البنية الشكلية التي يوافق فيها اللفظ معناه دون الحاجة إلى التعمّق في التفاصيل، وهي عملية مباشرة، فما وافق المستشهد به يدخل دائرة الدراسة النحوية وما لم يوافقه عدّ شاذا. لكن هذا الجانب التنظيري لا يوافق الواقع التطبيقي لأنّ ما أظهرته النصوص يفوق منطق الضبط، وسعتها وتعدّدها هو ما اضطر النحاة إلى الاستعانة بالتأويل لإتمام العمل ؛ فـ"إذا كان الأخذ بالظاهر هو الأصل في درس الألفاظ والتراكيب لفهم المعاني واستنباط الأحكام فإنّ اللجوء إلى التأويل وسيلة فرعية تساعد الدارس على بلوغ هذه الغاية ... والعدول عن الظاهر إلى التأويل مرتبط بأمرين: أولهما وقوع اللفظ في غير موضعه، والثاني احتمال ترجيح باطن النّص على ظاهره."[8] ، إذ نجد في هذا القول مسوغ التأويل للترجيح.

خصوصا وأنّ التّأويل لا يهتم بظاهر الكلام لوحده، بل يستعين به ليقتفي آثار العميق والبعيد من المعاني، وإذا ما اتبعنا المنطق في محاولة فهمنا لماهية المصطلح، فسنجد أنّ التأويل النّحوي موضوع يتعلّق بالمخالف من القواعد النحوية أو الشاذ الذي يردّ بواسطة التأويل إلى أحكام النّحو وأصوله ومعنى أصول النّحو: "أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل"[9]، لأنّ إثبات النصوص النحوية يكون بناء على

---

[6] المرجع نفسه، ص95.

[7] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ج1، ص241.

[8] غازي مختار طليمات، أثر التأويل النحوي في فهم النّص، ص251.

[9]، دار الفكر، 1971، ط2، ص80 أبو البركات عبد الرحم بن محمد الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو

ما حدّده النّحاة للاستشهاد بالدليل القاطع والأدلة النحوية كما يحدّدها ابن الأنباري ثلاثة أقسام: "نقل وقياس واستصحاب حال"[10].

إنّ رصد هذه العملية في مؤلفات الأوّلين، تكشف لنا أنّها منهجية كان يراد بها "قواعد النّحو، فما خرج عنه يجب أن يتأوّل حتى يعود إليها"[11]، ويمكن أن نأخذ على سبيل المثال ما ذكره "ابن الأنباري" حول الخلافات النحوية بين الكوفيين والبصريين والعمل بالتأويل في ترجيح القواعد.

في كتابه "الإغراب في جدل الإعراب"، نجد الفصل الثامن يتحدّث "في الاعتراض على الاستدلال بالنقل"، ودخول شرط التأويل في عملية الإثبات؛ "مثل أن يقول الكوفي: "الدليل على جواز ترك صرف/ما ينصرف في ضرورة الشعر قول الشاعر:

وممن ولدو عامِـ رُ ذو الطول وذو العرض

{فترك صرف (عامر) وهو منصرف؛ فدلّ على جوازه}

فيقول له البصري: "إنّما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة والحمل على المعنى كثير في كلامهم كقول الشاعر:

قامت تُبكيّه عل قبره: "من لي من بعدك يا عامر

تركتني في الدار ذا غربة .... قد ذلّ من ليس له ناصر"

فقال (ذا غربة) ولم يقل: (ذات غربة) لأنّه حمله على المعنى كأنه قال: (تركتني إنسانا ذا غربة)، و(الإنسان) ينطلق على الذكر والأنثى"

فيقول له الكوفي: "قوله: (ذو الطول وذو العرض) يدل على انه لا يذهب به إلى القبيلة، لأنّه لو ذهب به إلى القبيلة لقال: ذات الطول."

فيقول له البصري: "قوله (ذو الطول) رجع إلى حيّ، ونحو هذا في التنقل من معن غلى معنى قول الشاعر:

إن تميماً خلقت مَلْموما

---

[10] المرجع نفسه، ص81.

[11] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، دار الكتب، القاهرة، 1989، ص157.

قوماً ترى واحدهم صِهميما

والصهميم: الذي لا ينثني عن مراده"[12]

يبدو جليا من خلال هذا الشّاهد النّحوي الذي يتضمّن الخلاف في تصريف مالا ينصرف وجوازه في الشّعر، أنّ المدرستين قد قدّمتا استدلالات قوية ترتبط بالشواهد الشّعرية العربية التي تعارض على الاستدلال بالنقل أو تجيزه، إذ إنّ الجدل حازم وجاد لأنّ التأويل النحوي يشترط وجود علل ترجيحية وإثباتات سندية ينقل من معنى إلى معنى مقبول وليس الاستدلال عبثيا.

وذات الأمر نجده في الفصل التاسع من كتابه: "في الاعتراض على الاستدلال بالقياس"، إذ يقول الطرفان الشاهد بدليل قوي يواجه به المعترض على رأيه، ليجيز هذه الضرورة الشعرية وفق الاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب. وفي هذا الفصل نجد أنّ الاعتراض على الاستدلال بالقياس يكون من سبعة أوجه هي فساد الاعتبار، الفساد لوضع، القول بالموجب، المنع لعلة، المطالبة بتصحيح العلّة، النقض، المعارضة[13]، وهي تأويلات قد بنيت جميعا على المنطق الاستدلالي والعلل في الشواهد.

2. أسباب التأويل النحوي:

يندرج موضوع التأويل النحوي ضمن قضية الأصل والفرع؛ ويفهمنا إياها"بن فارس: ت395" في الصاحبي بقوله: "إنّ لعلم العرب أصلا وفرعا، أمّا الفرع فمعرفة الأسماء والصفات، كقولنا: رجل وفرس، وطويل وقصير، وهذا هو الذي يُبدأ به عند التعلّم. وأمّا الأصل: فالقول عل موضوع اللغة وأوّليتها ومَنشئها، ثمّ على رسوم العرب في مخاطباتهم، ومالها من الافتنان تحقيقا ومجازا"[14]

إنّ هذا القول يربط اللغة بخاصيّتها الاجتماعية، فهي وليدة بيئة ومتكلّمين لهم معتقدات خاصة في توظيف اللغة واستعمالها، فهذا الحكم السياقي يربط اللغة بواقعها، و"القياس النّحوي" قد اعترف بهذا الجانب، فلا ننسى أنّ النّحاة قد اتّجهوا إلى "الاستشهاد باللغة في مدى زمني طويل، يمتد من الجاهلية إلى منتصف القرن الثاني في الحواضر، وإلى آخر القرن الرابع في البوادي، وقد اعتبرت اللغات الموثّقة كلّها حجّة،

---

[12] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص ص 49، 51.

[13] ينظر: لأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص ص54، 62.

[14] أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، دت، ص3

وإن اختلف تفضيل لغة عن أخرى حسب قوّة لغة القبيلة أو ضعفها، وقد أدّى هذان المظهران إلى تعدّد الأقيسة واضطرابها، كما أدّى إلى الحكم بالشّذوذ على كثير من الأمثلة."[15]

وإن كانت هذه النقطة الزمنية والمكانية هي محط الاستشهاد والاستقراء عند النّحاة، إلا أنّ العمل لم يتناسب كلّيا مع ديناميكية اللغة ممّا أدى إلى اطراد القياس وقد تم التنبّه إلى ذلك عن طريق توظيف التّأويل النّحوي؛ ليكون التأويل بذلك "ضربا خفيا من القياس، يلجأ إليه النحوي حينما يبحث عن أربعة أركان القياس فلا يجدها كلّها، حينئذ يضطر إل التأويل"[16]

من هنا يظهر دليا أن القياس أساس لا يصح من دونه النحو، كما يقول "ابن الأنباري": "اعلم أنّ انكار القياس في النّحو لا يتحقّق، لأنّ النّحو كلّه قياس، ولهذا قيل في حدّه: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحدا من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة، وذلك أنّ الأئمة من السلف والخلف اجمعوا قاطبة على أنّه شرط في رتبة الاجتهاد، وأنّ المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلّقة معرفتها به منه، ولو لم يكن ذلك علماً معتبراً في الشرع، وإلا لما كانت رتبة الاجتهاد متوقفة عليه لا تتم إلا به"[17]

بالإضافة إلى ما سبق، كان إخراج الشاذ عن القياس بناء على المعطيات السياقية، وهي ذات الوجهة التي اتّبعوها في إيجاد مسوغات تعيده إلى أوّله، فقد تتفلّت النصوص من القاعدة النحوية لتتّجه إلى التأويل كي تَدخل القياس النحوي بواسطته، لأجل ذلك كان القياس عند النّحاة مرتبطا بالبيئة العربية وسياقها، إذ يقول السيوطي: "فليس القياس الشّرعي كالقياس اللّغوي في المعنى، وإن تمسّكوا بأنّ القياس يجري في المصادر، نحو ضرب يضرب ضرباً، وأكل يأكل أكلًا؛ فلسنا نسلّم أن {اللغة} تثبت بالقياس وإنّما تثبت "نقلا عن العرب"."[18]

فكان التأويل النّحوي هو الوسيلة العلمية والعملية التي تردّها إلى أصلها، هذا من شأنه يربطنا بقضية أخرى يتعلّق التأويل النّحوي بها، هي القياس النّحوي وطراده، يقول ابن الأنباري: "اعلم أن القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا: قدرته، ومنه المقياس أي

---

[15] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص395.

[16] غازي مختار طليمات، أثر التأويل النحوي في فهم النص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، ص252.

[17] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص95.

[18] عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، المكتبة العصرية، 1998، ج1ن ص ص 61، 62.

المقدار... وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: "هو حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"، وقيل: "هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: ""هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"، وهذه الحدود كلّها متقاربة، ولا بد لكلّ قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلّة وحكم"[19]، ولعلّ المهم في تعريف القياس هو وجود العلّة التي تُلحق الفرع بالأصل، وبناء على هذا يكون التأويل النحوي ممنهجا وقائما على حجة عملية وبراهين منطقية واستدلال استشهادي منقول عن السند الصحيح، ففي فصل ترجيح الأدلة، ينبّه "ابن الأنباري" إلى أنّ الترجيح يكون في النقل والقياس، و"النقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح) الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة"[20] إذ "يشترط في اللغة ما يشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم، لأنّ بها معرفة تفسيره وتأويله"[21].

ومردّ ذلك إلى اختلاف لغات العرب، وسببها كما ينقل الإمام السيوطي عن الأخفش يكمن في أنّ" اختلاف لغات العرب إنّما جاء من قبل أنّ أوّل ما وُضع منها وُضع على خلاف، وإن كان كلّه مسوقا عل صّحة وقياس، ثم أحدثوا من بعد ذلك أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنّها على قياس ما كان وُضع في الأصل مختلفا {وإن كان كلّ واحد آخذاً من صحة القياس حظا}"[22]

كما يبيّن "ابن مضاء" أهمية العمل بالمسوّغ القياسي الذي يقوم به النحاة، وهو عمل بين الاستقراء والقياس؛ أي بين السلوك اللغوي الذي بدت فيه الظاهرة اللغوية المستقرأة، وبين الحكم على القاعدة، وفي جانب القياس فإنّه يفرض عليها صرامته يتناولها بالتغيير والتأويل أو يسمها بالشذوذ[23].

على هذا الأساس طال القياس وكثر الاستشهاد، لأنّ المهمة لم تنجح في حصر الاستعمالات اللغوية داخل قانون واحد، ولا في بيئة مكانية وزمانية واحدة، بل عاد القياس والاضطراد فيه إلى العلاقة بين اللغات وأسيقتها، فهي ذات خاصية اجتماعية تجري في ألسنة الجماعة اللغوية وفق منطقهم وتصوّرهم وقوانينهم الخاصة، والنحاة قد بنوا قواعد اللغة بناء على هذه الميزة، فكما "قال بعض الفقهاء: كلام العرب لا يحيط به إلا نبي"[24]. وقد ردّ "ابن فارس" في الصاحبي أسباب العدول عن القاعدة الأصلية إلى صعوبة الإحاطة بلغة العرب واختلافها، "على أنّ لغة العرب هل يجوز أن يُحاط بها"[25]، ومن أوجه الاختلاف التي ذكرها:

---

[19] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص93

[20] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، ص81.

[21] المرجع نفسه، ص ص 65، 66

[22] عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص ص 55، 56.

[23] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ص100

[24] ابن فارس، الصاحبي، ص26.

[25] المرجع نفسه، ص28.

- الاختلاف في الحركات.
- الاختلاف في إبدال الحروف.
- الاختلاف في الحركة والسكون.
- الاختلاف في الهمزة والتليين.
- الاختلاف في التقديم والتأخير.
- الاختلاف في الحذف والإثبات.
- الاختلاف في الإعراب، مثل: ما زيدٌ قائماَ" و"مازيدٌ قائمٌ"، و"إنْ هذين" و"إنّ هذان".

إنّ الحاجة التي ظهرت للتّأويل النحوي تتجلى من أسبابه، والسبّب الرئيسي هو سعة اللغة التي تعدّدت إلى لغات ، والقاعدة إلى قواعد، والقياس إلى أقيسة، وفي هذا التعدّد يشتغل التأويل ليعيد هذا الجمع إلى مفرده أي أحكام النحو وأصوله، فالاستقراء قد قدّم للنحاة بيانات تفيد أنّ القاعدة الأصلية تندرج تحتها قواعد فرعية لا بدّ من وصفها وتحليلها لتكون ضمنها، وهذا الجانب الإيجابي في العمل النّحوي قد أثبت أثره الكبير في قراءة الظاهرة اللغوية وامتداداتها الزمانية واختلاف قبائها، بأنّها تأبى الخضوع لقالب الجامد والثّابت والسّاكن، بل تموج بالحركة والتبدّل والتعدّد، لذا كانت الجهود النحوية تجعل للأصل فروعا، وللواجب جوازات. ومن أسباب التأويل النحوي[26]:

- نظرية العامل: كحذف الفعل وفاعله، وحذفه وبقاء فاعله، وحذف حروف الخفض وحذف المبتدأ وإضمار أن
- الافتتان في الأوجه الإعرابية: ويكثر في مواضع تكون الحركات الإعرابية غير ظاهرة.
- المعنى: فالنص القرآني لا يُحمل على ظاهره فقط وإلا يفسد المعنى وهنا يدخل التأويل.
- المذاهب الدينية: تأويل القرآن الكريم حسب المعتقد الديني.
- الاحتجاج للقراءات: القراءات القرآنية السبعة والشاذة أثر كبير في التأويل إما لإبعادها عن الشذوذ وإمّا لإدخالها أصول النحو.
- الأصل النحوي: أوّل النحاة الآيات القرآنية لتصح أصولهم النحوية، ومن ذلك أنّه لا يصح تفريغ عامل المفعول المطلق المؤكد لعامله، وما جاء على خلاف ذلك يؤوّل. ومن ذلك قوله تعال "إن نظنّ إلا ظنا" وفي الآية الكريمة تأويلات منها حذف نعت "ظناً".

---

[26] ينظر: عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ج1، ص21 وما بعدها.

3. مظاهر التأويل النحوي:

يرجع الباحثين مظاهر التأويل النحوي إلى أربعة أقسام هي[27]:

- الحذف.
- الزيادة.
- التضمين.
- التقديم والتأخير.

التأويل النحوي عند سيبويه: الضرورة الشعرية والعلل النحوية

لقد تعامل النحاة مع الجوازات الشعرية بتسامح منهجي كبير حتى قال "سيبويه" في "هذا باب ما يحتمل الشعر ": "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء، لأنّها أسماء كما أنّها أسماء، وحذف ما لا يحذف، يشبهنه بما قد حُذف واستعمل محذوفا، كما قال العجّاج:

قَواطِنًا مكة من وُرْق الحَمَى

يريد الحمام"[28].

فهذه الجوازات إنما هي إعادة النظر في الأشعار دون غيرها، لأنّ الكلام هو الأصل الذي تقاس عليه القاعدة النحوية، إذ يجوز في الشعر ما لا يجوز في غيره، والضرورة الشّعرية تملي على الشاعر إحداث تغيير في نظام كلامه كي يوافق الوزن ، ومن شواهد ذلك تصريف ما لا يجوز صرفه أو الحذف كما جاء في مثال سيبويه، إذ نجد الشّاعر في أبياته يقدّم أهمية قيود الشعر عل القالب النحوي ويضطر إلى العدول عن الأصل النحوي، حتى أنّنا نجدهم يردّون على القياس النحوي بالرّفض، عكس النحاة الذين تعاملوا مع هذه الظاهرة اللغوية باستدلال استثنائي ليُجيزوا لهم ما لا يجوز، كما قال "عمّار الكلبي – وقد عيب عليه بيت من شعره؛ فامتعض لذلك- : [29]"

---

[27] إيثار شوقي سعدون، التأويل النحوي في القرآن الكريم، قصة موسى عليه السلام أنموذجا، مجلة كلية التربية الأساسية، 2012، ع76، ص52.

[28] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ج1، ص26. (سيبويه)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون،

[29] ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2006، ج1، ص ص 239، 240.

ماذا لقينا من المستغربين ومن قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

إ قلت قافية بِكرا يكون بها بيت خلاف الذي قاسُوه أو ذَرعوا

قالةا لحنت، وهذا ليس منتصبا وذاك خفض، وهذا ليس يرتفع

وحرّضوا بين عبد الله من حُمُق وبين زيدٍ فطال الضرب والوجع"

وكما يجيز النحاة بعض الضرورات الشعرية، نجدهم أيضا يعيبون غيرها، كمثل البيت الشعري للفرزدق الذي فيه ضروبا من العيوب من التقديم والتأخير:

ومَا مِثلُه في النَّاس إلا مَمَلَّكا أبو أمّه حيٌّ أبوهُ يُقاربه

فإنّ فيه ضروبا من العيوب من التقديم والتأخير. وحق الكلام على ما ينبغي أن يكون عليه اللفظ؛ وما مثله في الناس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه أبوه"[30]

ونجد في شرح "السيرافي" اضطرار الشعراء إلى العدول عن القياس حفاظا على صحة الوزن والمعنى والمقصد وهو أمر استجيز من أجل تقويم الوزن، إذ يقول: "اعلم أنّ الشعر لمّا كان كلاما موزونا، تكون الزيادة فيه والنقص منه، يخرجه عن صحة الوزن حتى يُحيله عن طريق الشعر المقصود مع صحة معناه، استجيز فيه لتقويم وزنه من زيادة ونقصان وغير ذلك ما لا يستجاز في الكلام مثله، وليس في شيء من ذلك رفع منصوب ولا نصبُ مخفوض، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنا، ومتى وجد هذا في شعر كان ساقطا مطروحا، ولم يدخل في ضرورة الشعر، وضرورة الشعر على سبعة أوجه وهي: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر عل طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث"[31]

من خلال هذا القول يمكننا التنبّه إلى الجواز وعدمه في النحو، خصوصا المتعلقة منها بالإعراب من رفع المنصوب ونصب المخفوض وإبدال أدوار الحركات الإعرابية بين الكلمات ضمن التركيب، فهي أخطاء تُسقط

---

[30] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008، ج1، ص244.

[31] المرجع نفسه، ص189.

الشعر وضرورته، إلا إذا كانت المخالفة محصورة في الضرورات السبعة التي حدّدها "السيرافي"، ومنها تغيير وجه الإعراب إلى وجه آخر عن طريق التشبيه.

في باب تغيير الإعراب عن وجهه، نجد تأويلا نحويا مهما يقدمه "السيرافي" شرحا لما قدّمه "سيبويه" في هذه القضية، إذ يقول: "قال أبو سعيد: فمن ذلك قول الشاعر:

سأتركُ منزلي لِبنِي تَميم وأَلحَقُ بالحجاز فاستريحا

والوجه في هذا الرفع، وذلك في قوله: "سأتركُ" هو مرفوع موجب، وما بعده معطوف عليه داخل في معناه، فحكمه أن يكون جاريا على لفظه، وإنّما ينصب ما كان جوابا لشيء مخالف لمعناه كقولك: ما تجلسُ عندنا فنُحدّثَك"، وما أشبه ذلك مما يحكم في موضعه، ولا يقال في الكلام: "أنا أجلِسُ عندكُم فأحدّثَكم" إنّما هو" فأُحدِّثُكُم".

وإذا اضطر الشاعر فنَصَبَ فيما ذكرنا أنّ لوجه فيه الرفع **يؤوّل تأويلا يُوجب النصب، كالتأويل الذي يُتأوّلُ فيما يخالف آخره أوّله..."**[32]

كما يوضح لنا "سيبويه" مسألة الأصل وضرورة الشعر وكره البدء باللبس في كلام العرب بل الأصل هو المعرفة ولكنه جائز في الشعر في حالة ضعف من الكلام كما يقول، "ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنّك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً أو كان رجل منطلقًا، كنت تُلبسُ، لأنّه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام، حملهم على ذلك أنّه فعل بمنزلة ضَرَبَ، وأنّه قد يُعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبرا انّه صاحب الصفة على ضعف من الكلام، وذلك قول خِداش بن زُهير:

فإنّك لا تبالي بعد حولٍ أَظبيٌ كان أمُّك أم حِمارُ"[33]

ومن أمثلة الزيادة التي يوردها "السيرافي" في شروحاته، الزيادات التي تلحق القافية المطلقة فإن كانت بالنصب زيد لها المد، وإن كانت بالخفض زيدت لها الياء تناسبا مع الحركة، وإن كانت مرفوعة جعلت لها بعد الضمة واوا مزيدة، كقول زهير:

---

[32] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص ص 247، 248.

[33] (سيبويه)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص48.

صحا القلبُ عن سَلمى وقد كان لا يَسْلُو

وأقْفَرَ من سلمى لتعانيقُ فالثُّقْلُو[34]

ومن شواهد الضرورة الشعرية التي يظهر فيها التأويل النّحوي: التقديم والتأخير، وهو وضع الكلام في غير موضعه أو تغيير في الإعراب لغرض شعري معيّن: ففي "باب التقديم والتأخير"؛ "قال أبو سعيد: اعلم أنّ الشاعر قد يضطر حتى يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه، فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره، ويعكس الإعراب، فيجعل الفاعل مفعولا، والمفعول فاعلا، وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه. فمن ذلك قول الأخطل:

أما كُليب بن يربوع فليس لها.... عند المفاخر إيرادٌ ولا صدرُ

مثل القنافذ هدّا جون قد بَلغت ... نَجرانُ أو بلغت سوآتهم هَجَرُ

أراد: بلغت نجرانُ سوآتُهم أو هجر، وذلك وجه الكلام، لأنّ السوآت تنتقل من مكان فتبلغ مكانا آخر، والبُلدان لا ينتقلن، وإنّما يُبلغن ولا يبلُغن"[35]

ومما أورده "سيبويه" في ظاهرة الحذف على غير ما ينبغي أن يكون عليه القياس، ضمن "باب ما يكون في اللفظ من الأعراض"؛ " اعلم أنّهم يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً. وسترى ذلك إن شاء الله. فما حُذف وأصله في الكلام غير ذلك. لَمْ يَكُ ولا أَدْرِ، وأشباهُ ذلك. وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَع، استغنوا عنها بتَرَكَ. وأشباهُ ذلك كثير. والعوض قولهم: زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين، حذفوا الياء وعوّضوها الهاءَ. وقولهم أسْطاع يُسْطيعُ وإنّما هي أطاع يُطيع، زادوا السينَ عوضا من ذهاب حركة العين من أَفْعَلَ. وقولهم اللّهُم، حذفوا " يا " وألحقوا الميمَ عوضاً."[36]

ومثال ذلك قول خُفاف بن نُدبة (السُّلمي):"

كنَوَاحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجْدِيةٍ ... وَمَسحْتِ باللّثَتَيْنِ عَصْفَ الإِثْمِدِ

---

[34] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص189.

[35] أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، ج1، ص239.

[36] (سيبويه)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص ص 24، 25.

أراد كنواحي ريش، فحذف الياء. يضف شفتي المرأة، فشبهها بنواحى ذلك الريش في الرقة واللطف والحوة..."[37]

وكما قال:

دارٌ لسُعْدى إذْهِ مِن هَواكا

وقد سكن الياء من "هي" للضرورة ثم حذفها ضرورة أخرى تشبيها لها بعد سكونها بالياء اللاحقة ضمير الغائب إذا سكن ما قبله، كقولك: عليه ولديه، وبالواو اللاحقة أيضا في نحو: منه وعنه."[38]

التقديم والتأخير:

مثل تقديم خبر ليس عليها، "ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها وغليه يذهب ابو العباس المبرّد من البصريين، ذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر "كان" عليها. وقد اجاز الأصبهاني ذلك يقول: ... ولأنّ "ليس" بمنزلة "كان" في جواز تقديم الخبر عليه تقول: قائما ليس بزيد"..."[39] (الأصفهاني، 1990، ج1، صفحة 91)

ويبدو جليا من خلال هذا الشاهد أنّ العلّة هي أساس الاستدلال والتأويل، فهي التي تقدّم مسوغات منطقية يلجأ إليها النحاة من أجل الحكم العلمي عل الشّاهد ومحاولة إيجاد تفسير منطقي له، فإذا ما تتبعنا العلل النحوية عند العلماء فسنجد أنّها مبنية على مصادر موثوقة من كلام العرب، وهذا لأنّهم قد انتبهوا "إلى موضوع التعليل. لمّا تبين لهم أنّ العرب لا تتكلم هكذا خبط عشواء، ولكن كلامهم قائم على قواعد وسنن محكمة عرفتها وحافظت عليها، بل هي عادة عند كلّ قوم"[40]

سياق التأويل النحوي عند ابن جني، الأصل والفرع والقياس.

إنّ المعادلة المنهجية التي سار عليها النحاة في التعامل مع الظواهر اللغوية، هي أنّ العرب قاصدة لكلامها، فهي لا تقول عبثا بل تقصده، و"ابن جني" قد أدرج بابا يوجّه الأنظار إلى هذه القضية، وهو "باب في أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليه"؛"اعلم أنّ هذا موضع في تثبيته وتمكينه

---

[37] (سيبويه)، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، ص17

[38] المرجع نفسه، ص ن.

[39] أبو الحسن علي بن الحسين الأصفهاني، شرح اللمع، جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية، المملكة اعربية السعودية، 1990، ج1، ص91.

[40] حمدة عبد الله أبو شهاب، الجواز وعدمه في أحكام النحويين، دار الضياء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص12

منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسكة وعصمة، لأنّ فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب: من أنّها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا.... ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروف الجرّ، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه،وغير ذلك من حديث التثنية والجمع، والإضافة والنسب، والتحقير، وما يطول شرحه؛ فهل يُحسن بذي لب أن يعتقد أنّ هذا كلّه اتّفاق وقع وتوارُد اتجه"[41]

فالشاهد/ السياق النصي قد كان قويا على النحاة وألزمهم بتطبيق قواعد النحو وفق سعة النماذج والمعطيات التي طرحها أمامهم، والعرب لمّا أبانت وأفصحت في كلامها لم تكن بلغة واحدة بل بلغات متعدّدة وكلّهم قد اجتمعوا حول اللسان الفصيح الذي نطق بالسليقة السليمة، ومع ذلك يوجد اطراد قياسي احتاج إلى تأويل نحوي، وقد تكفّل به أهله عن طريق العلل في بيان الغرض وأوجه الصواب اللغوي.

لذا، القول بتعدّد لغات العرب معناه أنّها لا تجتمع على قاعدة واحدة، وذلك نسبة إلى القبائل التي بنت نظامها اللغوي وفق المتعارف في نهجها اللساني، ولكن هذا الحكم يعد خطأ في نظر "ابن جني"، لأنّ الاختلاف في بعض التراكيب النحوية قد كان في الفروع لا الأصول؛ ومهما كان الاختلاف محط خلاف بين الناظرين ومنهم البصريين والكوفيين إلا ويوجد قياس نحوي يعلّل الحكم ويُخرج القاعدة ، "فإن قلت: زعمتَ أنّ العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها ، وقد نراها ظاهرة الخلاف، ألا ترى الخلاف في (ما) الحجازية والتميمية، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازية، وترك ذلك في التميمية، إلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته، محتقر غير محتفل به، ولا مَعيج عليه، **و إنّما هو في شيء من الفروع يسير. فأمّا الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه**، ولا مذهب للطاعن به... **ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه –على قلته وخفّته- إلا له من القياس وجه يؤخذ به**."[42]

مثال عن الحال: الأصل والتأويل النحوي

تقول –وصَكّت وجهها بيمِينها- أبعلِي هذا بالرّحى المتقاعسُ

1. القياس النحوي للشاهد:

يظهر تحليل هذا الشاهد وفق قياس نحوي بين احتمالين اثنين بين الإنكار المعايِن، وحكاية الحال / المعايَن؛ وبناء على هذا بيّن ابن جني العلّة النحوية بين المعايِن والمعايَن، بقوله: " فلو قال حاكيا عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس –من غير أن يذكر ضكّ الوجه- لأعلَمنا بذلك أنّها كانت متعجّبة منكرة، لكنّه لمّا

[41] ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، ص ص 237، 238.

[42] ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص،، ج1، ص243، 244.

حكى الحال فقال: (وصكّت وجهها) عُلم بدلك قوّة إنكارها، وتعاظم الصورة لها، هذا مع أنّك سامع لحكاية الحال، غيرُ مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل (ليس المُخبر كالمعاين) ..."[43]

2. **التأويل النحوي للشاهد:**

يبيّن التأويل النحوي للشاهد بين الأصل والفرع، بناء على اختلاف بين صيغة المفعول للمعايَن إذا أريد المخبر، وصيغة اسم الفاعل إذا أريد الخبر؛ يظهر في قوله: "الأصل في القاعدة هو ما عدا، ففيها "ليس الخبر كالمعاينة"، ويضبط ما هنا "المخبر" على صيغة اسم المفعول، فإن أريد به الذي يأتي إليه الخبر ضبط "المعايِن" بكسر الياء على صيغة اسم الفاعل، وإن أريد بـ"المخبر" النبأ يخبر به بضبط "المعايَن" بفتح الياء عل صيغة اسم المفعول"[44]

3. **القياس النحوي في الحكم على الظاهر:**

يرى "ابن جني" "في باب في الحمل على الظاهر، وإن أمكن أن يكون المراد غيره" أنّ القياس النحوي يجري على قوّة الظاهر، فهي تعلّل القياس ويستشهد في ذلك برأي "سيبويه" في مثال "سيّد" وكيف أنّ العرب لا تعرف في الكلام تركيبة (س ي د)، إذ يقول: "فإذا شاهدت ظاهرا يكون مثله أصلا أمضيت الحُكم على ما شاهدته من حاله، وإن أمكن أن تكون الحال في باطنه بخلافه؛ ألا ترى أن سيبويه حملسيدًا على أنّه مما عينه ياء، فقال في تحقيره: سُيَيد، كديك ودُييك، وفيل وفييل، وذلك أنّ عين الفعل لا ينكَر أن تَكون ياء، وقد وُجدت في سيّد ياء، فهي في ظار أمرها، إلى أن يرد ما يستنزل إلى بادي حالها. فإن قلت: فإنّا لا نعرف في الكلام تركيب (س ي د) فهلّا لما لم يجد ذلك، حَمَل الكلمة على ما في الكلام مثلُه، وهو ما من هذا اللفظ واو، وهو السواد والسُّودد، ونحو ذلك؟

قيل: هذا يدلّك على قوّة الظاهر عندهم، وأنّه إذا كان مما تحتمله القسمة، وتنتظمه القضية **حُكم به وصار أصلا على بابه. وليس يلزم إذا قاد الظاهر إلى إثبات الحكم تقبله الأصول ولا تستنكره لّا يحكم به، حت يوجد له نظير.**[45]

---

[43] المرجع نفسه، ص ص 245، 246.

[44] المرجع نفسه، ص 246.

[45] ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص،ج1، ص251، 252.

ووفقا لتحليل "ابن جني" يكون القياس على الأكثر وإن لم يكن معك ظاهر فإنك ستحتاج إلى تعديل : **"فإن قيل: كثرة عين الفعل واوا تقود إلى الحكم بذلك، قيل: إنّما يُحكم بذلك مع عدم الظاهر، والظاهر معك، فلا معدِل عنه بك، لكن –لعمري- إن لم يكن معك ظاهر احتجت إلى التعديل..."**[46]

خاتمة:

لقد سلك علماء العربية القدامى مسالك منهجية عديدة في دراسة وتفسير الظواهر اللغوية وتقديم استنتاجات علمية حول قواعدها والإستراتيجيات السليمة لبنائها، على الوجه الذي ترتضيه سنن اللغة العربية، ولأنّ الأمر قد ارتبط بكلام العرب وسعته، كان التأويل أحد الوسائل المنهجية التي لجؤوا إليها في حال تقاطعهم مع اضطراد في القياس أو تعارض الفرع مع أصول القاعدة النحوية ، إذ يُرجع إليه من أجل ردها إلى ما ينغي أن تكون عليه وفق أصول النحو وأحكامه.

ولم يخرج التأويل إذ ذاك عن الجهاز المفاهيمي أو المنظومة المصطلحية السياقية التي يشتغل ضمنها النّحو، بل كان كما هو معناه اللغوي: آخر الأمر وعاقبته، حيث ارتبط بالقياس والعلل الترجيحية والمسوغات والشواهد، والتحليل النحوي، ضمن سياق خاص هو أصول النحو وأحكامه، ففتح ما استغلق من فهم للنصوص وأعاد قراءتها وفق التأويل النحوي الذي يرجع ما انحرف إلى سبيله، اتباعا لضوابط منهجية نحوية دقيقة .

وعلى هذا، كان التأويل النحوي بمثابة إجراء لغوي وسياقي على حدّ سواء، يعتمده النّحوي للرّد على ما أشكل في المسائل النحوية، لذلك نجده قد ارتبط بالجانب الإجرائي العملي، لأنّ التعرّف على ماهيته كمصطلح قائم بنفسه في كتب الأوّلين كان في شكل إشارات تحليلية تطبيقية تظهر الحاجة الملحة إليه.

وما يمكن استنتاجه من كلّ ما سبق: هو أنّ استراتيجية التأويل النحوي في عمل النّحاة بمثابة إجراء تجريبي ومسوّغ نحوي وضرورة في عمل النّحو ي من أجل إيجاد تخريجات سليمة للمسائل النحوية المشكلة، وفق قواعد قياسية وعلل ترجيحية تبرهن سبب إرجاع الفرع إلى أصله، فقد عدّ إجراءً أصيلا في جهود النحاة خصوصا في الجوانب اللغوية والدلالية والمقاصدية ، لأنّ الغرض منه، هو فهم النصوص وتحليل تراكيبها اللغوية وفق سياق كلام العرب تبيينا لمقصدها النّحوي.

---

[46] المرجع نفسه، ج1، ص ص 252، 253.